تحديات البلدان العربية في إنتاج المعرفة

الطالب الباحث: عبد المجيد سنكي

وحدة الدكتوراه: الحوار الديني والثقافي في الحضارة الإسلامية

مركز الدراسات في الدكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال

Sangai.mjid@gmail.com

ملخص

إن المتأمل في تاريخ الأمة الإسلامية يجد أن الحضارة الإسلامية قد سادت فترة من الزمن، فكانت فاعلة وقوية على الساحة الدولية ولم تكن مستهلكة تابعة وضعيفة. بل تمكنت حينها من هضم كل جديد وصبغته بصبغة الإسلام الحنيف في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، إلا أن الرجة التي عرفتها الأمة الإسلامية والعربية سنتي 1492 و1924 الموازيتين لسقوط الأندلس والدولة العثمانية ، شكلتا انحدارا للحضارة الإسلامية.

ومنذ ذلك الحين وقفت الأمة العربية من التفوق المعرفي والتكنولوجي الغربي موقف المتلقي لكل العلوم العاجز عن مجاراة قفزاته العلمية، رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر علها وحتى العقدية، التي نصت على أن الأمة الإسلامية ومنها العربية وجدت لتكون خير أمة أخرجت للناس. (سورة آل عمران/110). فكان من مآلات توقف الأمة العربية عن إنتاج المعرفة أن تخلفت عن الركب الحضاري الإنساني، وأصبحت تعيش على هامش الحكمة والمعرفة، وتحيى الغربة داخل أوطانها من خلال عجزها عن تشخيص حاجيات واقعها المرير.

وفي ظل غياب الإرادة السياسية للانخراط في مدارج التنمية الحقيقية، خسر ت الأمة العربية كفاءاتها البشرية المثقفة- نحو الأوطان الغربية التي وظفتها دون عناء-، مما عمق من تخلفها وتبعيتها. وهنا تساءلنا عن إمكانية انخراط الأمة العربية في إنتاج المعرفة، في ظل انقسام مثقفيها وعلمائها حول من يتحمل مسؤولية هذا التخلف؟

وخلصنا إلى أن كل مكونات الأمة تتحمل المسؤولية، والسبيل الوحيد للانطلاق يكمن في ضرورة تصالح كل روافد الأمة الفكرية مع نفسها، من أجل تجديد آليات العمل والاجتهاد في بلوغ الأفضل، وبالوتيرة التي كان الغرب المسيحي يخطط بها للنيل من مقومات الحضارة العربية والإسلامية، لضمان الفكر المبدع الذي يعتبر الركيزة الأساسية لكل تطور، ان أردنا فعلا مغادرة دائرة التبعية والتخلف.

مقدمة:

في كل الأعمال العدوانية التي شنتها إسرائيل كان الهدف الأول منها إرهاب العرب بقدرتها العلمية والتكنولوجية الجبارة، وإظهار عجز العرب القاتل أمام الشعوب العربية وشعوب وحكومات العالم، ومنع العرب من التوغل في دروب العلم والتكنولوجيا الحديثين وامتلاك ناصيتهما؛ فبقي العرب بعيدين عن منطق العصر الذي يعيشون فيه. بعيدين عن امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا، كما أن قيمهم وطرق تفكيرهم في هذه المرحلة من تاريخهم لا تساعد على الإطلاق على إكسابهم المعارف العلمية والتكنولوجيا التي يتكئ عليها هذا العصر.[1]

فهل سعت الأمة العربية إلى تغيير هذا الواقع؟ وما هي التحديات التي اعترضت سبيل امتلاكها مقومات الانخراط في إنتاج المعرفة؟

عرف المجتمع الإنساني في تاريخه الطويل عدة تحولات اجتماعية واقتصادية أملتها طرق بلوغ حاجاته الضرورية [2]، فبعد أن كان الإنسان هائما على أديم الأرض يمتهن الصيد لضمان ضروريات العيش، اهتدى لتلبية حاجاته الغذائية المتزايدة بتزايد عدد السكان الى القيام بالنشاط الزراعي، والذي قاده إلى الانخراط في القطاع الصناعي بشكله البدائي البسيط؛ الذي قاد شيئا فشيئا إلى تشكل مجتمع صناعي يحتوي بين طياته اقتصادا ميكانيكا يعتمد على الآلة والعمال داخل معامل كانت النواة في تفجر الثورة الصناعية؛ مشكلة المرحلة الثالثة في تطور الفكر الاقتصادي الإنساني والتي استمرت إلى نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918م).

إلا أن الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) شكلت نقطة انعراج في مسيرة البشرية جمعاء، بحيث اعتبرها الكثير من المختصين نقطة تحول في مجال الثورة العلمية والتكنولوجية و المعرفية.[3] وبذلك طرأت تحولات كبيرة على المجتمع وعلى الاقتصاد بسبب

---

[1]- أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة،الكويت، نونبر 1982، العدد: 59، ص: 5- 6. (بتصرف).

[2]- "ان أول من اخترع ألبسة للبشر لا بد أنه لاحظ أن مختلف المخلوقات تملك كساء طبيعيا، كل واحدة حسب الصنف الذي تنتمي إليه. فالعصفور مغطى بالريش، والسمك بالسفط (القشرة)، والخروف بالصوف، والحيوانات المفترسة بالوبر. وهناك سبب هام لكون الإنسان يأتي إلى الكون عاريا. فبديهي أن تمنح الطبيعة الحماية لغير القادرين، أما الإنسان فيملك القدرة على اكتشاف ما تمنحه الطبيعة للمخلوقات الأخرى، وإن عرى الإنسان يهدف إلى منحه الحافز ليخترع ما يحتاجه من حماية". أنطونيوس كرم، م. س، ص: 19.

[3]- نقلا عن مراد علة، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة – دراسة نظرية تحليلية- ص: 5، الموقع الالكتروني: conference.qfis.edu.qa

ما شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات من تطور ونمو وتكامل وتعقيد، بحيث أصبحت أجهزة الحاسوب والأدوات الالكترونية قادرة على تحقيق الاتصال المباشر والآني مع بعضها البعض بصرف النظر عن تباعد المسافات؛ وهذا التواصل يتم عبر شبكات عالمية أهمها الانترنت Internet.

وان المنهج المتكامل للأعمال الالكترونية قد نجح في تأسيس اقتصاد عالمي جديد يسمى: اقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الالكتروني Electronic Economy أو الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعلومات، وهذا الاقتصاد الرقمي Digital Economy العالمي الجديد يقوم على مجموعة من الركائز أهمها البيانات والمعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات والتقدم في الاتصالات والحواسيب Computers [1].

فما مفهوم اقتصاد المعرفة؟ وما هي مكوناته؟ وما هي خصائصه؟ وما موقع الأمة العربية منه؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال المحاور التالية:

1 - مفهوم اقتصاد المعرفة

2- مكونات اقتصاد المعرفة

3- خصائص اقتصاد المعرفة

4- دواعي الانتقال إلى اقتصاد المعرفة

5- موقع الأمة العربية من هذا الاقتصاد الرقمي الجديد

6- لماذا توقف العرب عن إنتاج المعرفة؟

7- تحديات البلدان العربية في إنتاج المعرفة

8- وضع الدول العربية من اقتصاد المعرفة

9- مقترحات لانخراط الأمة العربية في إنتاج المعرفة

10- ضرورة فتح باب الاجتهاد والتجديد

خاتمة:

[1]- يوسف أحمد بوفارة، التسويق الالكتروني، دار وائل للنشر، عمان، ط 4- 2012، ص: 9- 46.

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ويلعب فيه نشوء واستثمار المعرفة دورا كبيرا في إيجاد وتطوير الثروة. ويعتبر اقتصاد المعرفة فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية، ويقوم أساساً على التطورات الهائلة التي حصلت في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة والتي تتجاوز في حجمها ونوعيتها وآثارها ما سبق أن أنجزته البشرية من اختراعات وإبداعات وابتكارات في هذا المجال طوال تاريخها [1].

2- مكونات اقتصاد المعرفة:

يتكون اقتصاد المعرفة من ثلاث مكونات:

2-1/ البنى التحتية: وتتضمن شبكات الاتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية وخدمات الأقمار الاصطناعية، والكيانات والبرمجة والعنصر البشري المدرب.

2-2/ عمليات وأنشطة الأعمال الالكترونية: وتتضمن عمليات الإنتاج وما يتصل بها، من العلاقة مع المستهلك؛ والعمليات ذات العلاقة بالإدارة الداخلية للمنظمة.

2-3/ تعاملات الأعمال الالكترونية: يقصد بها تعاملات البيع والشراء عبر الانترنت، وهذا التعامل يقود إلى انتقال ملكية المنتج (سلعة، خدمة...) أو الحصول على حقوق استخدامه [2].

3- خصائص اقتصاد المعرفة:

يتصف اقتصاد المعرفة بخصائص جديدة تفوق خصائص وسمات الاقتصاد التقليدي نذكر منها:

3-1/ انه اقتصاد رقمي (شركات رقمية وأسواق رقمية وزبائن رقميين وتكنولوجيا رقمية...)؛ بينما يعتمد الاقتصاد التقليدي على المعلومات بصورة أساسية.

---

[1]- يوسف أحمد بوفارة، ص: 9 – 46.

[2]- حمد اللحيدان، الاقتصاد الريعي والاقتصاد المعرفي، جريدة الرياض الإلكترونية، 3 أبريل 2012. وتعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)اقتصاد المعرفة بأنه "الاقتصاد الذي تعدّ فيه المعرفة المحدّد الرئيسي للإنتاجية والنموّ الاقتصادي من خلال التركيز على دور جديد للمعلومات وللتقنية والتعلّم في تحقيق أداء اقتصادي متميّز". وبالتالي، فإن أبرز ما تتميّز به المعرفة في هذا الإطار أنها لا تنقص بكثرة الاستخدام، بل تزداد وتتجذّر نتيجة ذلك، وأنها غير حسّية، وبالتالي غير ملموسة ولكن يمكن التحكّم بها، وأنها ليست خطّية، بحيث يمكن أن تتمخّض عن فكرة صغيرة نتائج مذهلة.

3-2/ أنه افتراضي : أي التحول من العمل المادي - الحقيقي - إلى الافتراضي، الذي أصبح ممكنا مع الرقمنة و الشبكات، و تلاشي الحدود بين العالم الحقيقي.

3 -3/ يعتمد بدرجة رئيسية على الجهود الفكرية الابتكارية بما يمكنه من تحقيق هامش ربح مرتفع جدا قياسا مع ما يحققه الاقتصاد التقليدي.

3- 4/ الأسواق الجديدة :فالأسواق الإلكترونية الجديدة، أصبحت أماكن للتجار.

3-5/ التدفق الحر للمعلومات و المعرفة عبر الشبكة العالمية، ينشئ حسا و وعيا أكبر بالقضايا الأخلاقية المجتمعية لدى الأفراد والشركات [1].

4- دواعي الانتقال إلى اقتصاد المعرفة:

إن اقتصاد المعرفة المقترن بتكنولوجيا الإعلام والاتصال هو اقتصاد السرعة الفائقة، فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة ووسيلته هي السفن و السكك الحديدية والسيارات والبريد التقليدي، فإن الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الحركة السريعة، و وسيلته هي الأقمار الصناعية والبريد الالكتروني. ثم ان التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي يصنع تحديا أمام إدارة مؤسسات الأعمال. ففي ظل الاقتصاد التقليدي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية (إدارة الندرة) في الموارد (الأموال، المعدات، اليد العاملة) والتي تتناقص بالاستخدام. أما في ظل اقتصاد المعرفة فقد انتقل التحدي إلى (إدارة الوفرة)، حيث تحول الاهتمام إلى خلق الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام. ومن تم فقد أصبحت المعرفة ورأس المال الفكري أهم مستلزمات الاقتصاد المعرفي والموجودات الأكثر أهمية في المؤسسات. ومما زاد من مبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي وزيادة أهميتها هو النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع علمية جديدة واتساع مجالات البحث والتطور؛ إضافة إلى التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم حاليا في مختلف المجالات العلمية والتقنية [2]. فما موقع الأمة الإسلامية من هذا الاقتصاد الرقمي الجديد؟

---

[1]- نجم عبود نجم، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1-2005، ص: 195-196.
[2]- يوسف أحمد بوفارة، ص: 46- 49.

5- موقع الأمة الإسلامية من هذا الاقتصاد الرقمي الجديد:

5-1/ علاقة الإنسان بالمعرفة:

إن أول ما نزل من القرآن قوله تعالى في سورة العلق: " اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم"(سورة العلق/1-5). فكانت القراءة هي مفتاح العلم، والعلم هو مفتاح الحضارة والتقدم، لأن الله سبحانه لم يطلب من الإنسان أن يصلي أو يصوم أو يفعل شيئا آخر غير القراءة التي هي أساس تحصيل الحكمة والمعرفة. ومن تم تأسست مكانة العلم العالية في الإسلام التي لا تدانيها مكانة. ودليل ذلك ورود آيات في القرآن الكريم تؤكد على أهمية العلم، وتفرق بين العلم والجهل، وترفع من مقام العلماء، وتحط من مقام الذين لا يعلمون، والذين لا يعقلون، والذين لا يتفكرون. قال تعالى: " قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، إنما يتذكر أولو الألباب "سورة الزمر/ 9. وقوله تعالى: " يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات، والله بما تعملون خبير". سورة المجادلة/11.

كما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم مكانة العلم وفضيلة طلبه في عدة أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام:" من سلك طريقا يلتمس فيه علما، سهل الله تعالى له به طريقا إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإنه يستغفر للعالم من في السماوات والأرض، حتى الحيتان في الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب. وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، وإنما ورثوا العلم فمن أخذ به أخذ بحظ وافر".[1]

فكان أن تشكلت مصادر إنتاج المعرفة الإنسانية وهي: **الكون** بما فيه والذي أعد من أجل استقبال الإنسان، **والوحي** رسالة الله الخالدة والذي أنزل من أجل الإنسان قصد الاهتداء به، **والعقل** الذي أودعه الله الإنسان للتدبر في ملكوت الله، للقيام بمهمة الأعمار الذي يعتبر مظهرا من مظاهر تحقيق العبودية لله تعالى في الأرض.

[1]- شرح الزر قاني على موطأ الإمام مالك بن أنس، باب ما جاء في طلب العلم، مكتبة الثقافة الدينية، 2003، ج 1 ص: 683. وقال الصحابي الجليل معاذ بن جبل: " تعلموا العلم، فإن تعلمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومدارسته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة، وهو الأنيس في الوحدة، والصاحب في الخلوة".أخرجه الحافظ أبو نعيم أحمد الأصفهاني، ت430هـ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية، بيروت 1988 ، 239/1.

فالمعرفة تستمد من الوحي وتستقرأ بالعقل من الكون، كما أن الوحي يرشد العقل ويسدد تعقله ويقوم اعوجاجه، من أجل السعي والضرب في الأرض لإنتاج كل ما من شأنه أن ينهض بالإنسانية، ويبعثها على تحقيق الرقيّ والنهضة في جميع مجالات أمور دينها ودنياها.

2- موقع العلم والمعرفة في الحضارة الإسلامية:

بعد أن استتب أمر دولة الإسلام بالمدينة عكف الصحابة على تحصيل العلم بالمسجد النبوي يتلون آيات القرآن ويتدبرون في سنن الله الكونية، بتشجيع من النبي صلى الله عليه وسلم دليلا على أن القراءة والتفكر هما وسيلتا فرك العقل لإنتاج العلم والمعرفة، ومن تم اهتم الإسلام اهتماما بالغا بالعلم سواء في ذلك العلوم العقلية أو الشرعية. وبذلك نشأت أول حركة علمية إسلامية بلغت ذروتها خلال القرنين الهجريين الأول والثاني في أجواء من الحرية الفكرية والسياسية والاجتماعية الواسعة، فالإسلام أطلق الألسنة مثلما أطلق العقول والنفوس؛ وأعطى العلم والفكر والتعلم والتعليم قوة وحركية أحدثت فورة علمية؛ و ثورة ثقافية سعت إلى عمارة الأرض. يقول رمضان البوطي: "... من أجل إقامة مجتمع إنساني سليم، وإشادة حضارة إنسانية شاملة وفق هداية الوحي؛ ليكون الإنسان بذلك مظهراً لعدالة الله تعالى وحكمه في الأرض". [1]

وقد استطاعت الأمة الإسلامية على امتداد عصورها تحقيق إنجازات هائلة مادية ومعرفية شهدت بها أمم الأرض، بحيث برهنوا على أن الإسلام ليس عدوا للعلم ولا متهما للعلماء؛ فكانوا الأساتذة الذين ثقفوا العالم الحديث آنذاك وأناروا له الطريق؛ يقول أبو الحسن الندوي: " قد أحب الناس المسلمين في العالم آنذاك حبا لم يعرف له نظير، وقلدوهم في كل شئ تقليدا لم يعرف له نظير؛ وخضعت للغتهم اللغات ولثقافتهم الثقافات ولحضارتهم الحضارات. فكانت لغتهم هي لغة العلم والتأليف في العالم المتمدن من أقصاه إلى أقصاه، وهي اللغة المقدسة الحبيبة التي يؤثرها الناس على لغاتهم التي نشأوا عليها؛ ويؤلفون فيها أعظم مؤلفاتهم وأحب مؤلفاتهم ويتقنونها كأبنائها وأحسن. وينبع فيها أدباء ومؤلفون يخضع لهم المثقفون في العالم العربي، ويقر بفضلهم وإمامتهم أدباء العرب ونقادهم". [2]

---

[1]- محمد سعيد رمضان البوطي ، منهج الحضارة الإنسانية في القرآن الكريم، دمشق، دار الفكر، 1982، ص26، 27.
[2]- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، الكويت، ص: 157.

ولقد كان حظ الإسلام في العلم أفضل منه في ميدان الحكم، ذلك أن ميدان العلم بعيد عن العصبيات والنزعات العنصرية؛ فهو ميدان لا يسبق فيه إلا الكفء؛ لأنه لا مكان لتوارث الزعامات. وقد انعطف سواد الأمة إلى العلماء يقتدون بهم ويأخذون عنهم، لأن طبيعة الإسلام هي التي فرضت على الأمة نفسها فجعلتها تقبل على العلم وتوقر العلماء". [1]

وبعد هذا الازدهار انغمست الأمة في فترات الترف والاسترخاء مما مكن للضعف أن يحل ضيفا ثقيلا عليها، يقول عبد الرحمان بن خلدون: " فالترف مفسد للخلق بما يحصل في النفس من ألوان الشر والسفسفة، فتذهب منهم خلال الخير التي كانت علامة الملك ودليلا عليه؛ ويتصفون بما يناقضها من خلال الشر؛ فيكون علامة على الإدبار والانقراض... وتأخذ الدولة مبادئ العطب وتتضعضع أحوالها وتنزل بها أمراض مزمنة من الهرم إلى أن يقضى عليها". [2]

6- لماذا توقف المسلمون عن إنتاج المعرفة؟ وما مآلات ذلك؟

6-1/ كيف توقف المسلمون عن إنتاج المعرفة؟

بعد أن زهد المسلمون في العلم والمعرفة والإقبال على الترف والغفلة، بدأت أوربا تسير سيرا حثيثا إلى الأمام لتطوير المعارف والعلوم في مختلف الميادين، فلاح في أفق المسلمين جمود فكري؛ وذلك مع تأسيس المدرسة النظامية التي أسسها السلاجقة في أواسط القرن الحادي عشر الميلادي. وقد عنيت في البداية بالأمور الفقهية، ثم سرعان ما تحولت بسرعة إلى مدرسة رسمية تشرف الدولة على برامجها وتقوم بتعيين مدرسيها وتؤمن تمويلها. وأصبحت المدرسة النظامية القائمة على التلقين والحفظ والعصا تخرج للدولة الموظفين الذين تحتاج إليهم في مختلف الوظائف، الأمر الذي خلق طبقة من الكتبة والموظفين همهم الدفاع عن السلطة لأنها تؤمن سبل رزقهم.[3] بحيث خبت جذوة العلم ونضب معين المعرفة، فتعرضت بلاد الإسلام للغزو من الشرق والغرب، من التتار والصليبيين ثم الاستعمار الغربي الحديث بشقيه العسكري والثقافي؛ والذي استطاع القضاء على مركز الخلافة الإسلامية القوة الرمزية التي تقض مضجع أعداء الأمة.

[1]- الإسلام والاستبداد، محمد الغزالي، دار الكتاب العربي، د.ت،ص: 212.
[2]- المقدمة، تاريخ العلامة عبد الرحمان ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ت، 1/ 534.
[3]- نقولا زيادة، "الأبعاد التاريخية لازمة التطور العربي " ندوة "أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي"، بيروت، 1975، ص: 5-8.

2-6/ ما هي مآلات توقف الأمة العربية عن إنتاج المعرفة؟

كان من مآلات توقف الأمة العربية عن الانخراط في إنتاج المعرفة أن تخلفت عن ركب الحضارة بعد أن كانوا السادة والقادة وحماة البيضة والدار، فأصبحوا يعيشون على هامش الحكمة والمعرفة ويحيون الغربة في أوطانهم بجهلهم لواقعهم، ومما أضعف خيار الصمود من أجل جبر انفرط وانقسام المسلمين إلى تيارين متنافرين. الأول: ارتمى في أحضان الماضي مكتفيا بما حققه الأجداد، ومعولا عليه بتطويعه لحل ما ألم به من تحديات معاصرة متجددة ومتغيرة بتغير الزمان والمكان. والثاني: ارتمى في حاضر الآخرين – الغرب- المجهول إلى حد بعيد، وأصبح حاضر الأمة هو الغائب المؤجل بامتياز[1].

وبذلك انقطعت صلة الشرق بينبوع قوته ومادة حياته، وجهل الناطقون بالضاد قدر أنفسهم، ونسوا رسالتهم العلويةَ، التي كانوا بها ملح الأرض، فرفعوا يدهم عن دفة السفينة، وتعطلت ألبابهم عن هداية القافلة؛ وهنالك استعجم الإسلام. ونتيجة لذلك سيطرت الغيبية على عقول الناس وتحولوا جميعا إلى قدريين، ومع هذا طار الفكر السببي التعليلي من الأرض إلى السماء، وذلك على حساب الإنسان وقيمته وعقله. وتحولت اللغة العربية من أناقتها وجمالها وعلميتها وعفويتها كما كانت أيام عباقرة العرب العظام، إلى لغة متكلفة ناشفة مصطنعة تفتش عن السجع الثقيل على الأذن والبعيد عن العفوية الإبداعية. وأصبح اللفظ يطغى على المعنى والمحتوى، وتحول العرب من إنتاج العلوم والإبداع فيها إلى صناعة الكلام المتكلف والثرثرة والتلاعب على الألفاظ.[2]

وبالمقابل أحرز علماء غير المسلمين لبلدانهم تقدما ماديا منقطع النظير، فاخترعوا الآلات والأجهزة التكنولوجية وغزوا الفضاء وهو المجال الذي حفز القرآن الكريم فيه المسلمين بإعمال سلطان العقل للنفاذ بين كواكبه، لقوله تعالى:" يا معشر الجن والإنس إن استطعتموا أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان" (سورة الرحمان/الآية: 33). ولم يتوقف علماء الغرب عند هذا الحد بل عمقوا الفرق المعرفي بينهم والمسلمين عندما انخرطوا في الصناعات الالكترونية التي دفعت بعجلة التنمية إلى مستويات قياسية متجاوزين بذلك مقومات أسس إنتاج الثروة التي كانت تعني عندهم،

---

[1]- مستقبل العلاقة بين المثقف والسلطة، خليل أحمد خليل – محمد علي الكبيسي، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة 1-2001 ، ص:14.

[2]- حسن الشريف، "العوامل التي تساعد على استعادة واستبقاء الاختصاصيين العرب في العلوم والتكنولوجيا"، بحث مقدم إلى مؤتمر: قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت 28 - 31 ديسمبر1975، ص: 9.

وللأسف مازالت تعني عند المسلمين وبالأحرى الأمة العربية: (الأرض – العامل- رأس المال) بحيث أصبحوا يعتمدون على قوة ودقة الأفكار والمعلومة في إطار ما اصطلح على تسميته باقتصاد المعرفة القائم على الاستغلال الأمثل لهذه الوسائل. مما يعني أن كل مقومات قوة الأمة الإسلامية وخاصة العربية من مواد طاقية ومعدنية وبشرية وطبيعية، لن تمكن من قيام نهضة اقتصادية وحضارية إسلامية، ما بقي النمط الفكري التقليدي الذي يعمل على اجترار الماضي هو السائد.

7- تحديات البلدان العربية في إنتاج المعرفة:

تعتري عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها (التنشئة والتعليم والتكوين والبحث العلمي والإعلام وغيرها من مجالات الابداع) صعوبات عديدة من أهمها شح الإمكانات المتاحة للأفراد والمؤسسات والتضييق على أنشطتها، وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.[1]

وتتجلى أهم تحديات الدول العربية في مجال إنتاج المعرفة على مستوى البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما يلي:

7-1/ غياب الإرادة السياسية للانخراط في التنمية الحقيقية وامتلاك الكفاءة التكنولوجية.

7-2/ ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم والبحث العلمي.

7-3/ نمط الإنتاج المتسم بالاعتماد الكلي على استنزاف الثروات الإستراتيجية -الاقتصاد الريعي- وتصديرها موادا خامة دون تصنيعها (البترول والغاز والفوسفات...).

7-4/ تركز الإنتاج في الأنشطة الأولية (الزراعة، السلع الاستهلاكية)، مما يعني انخفاض الطلب على المعرفة والاستثمار فيها، وبالتالي تعطيل منظومة المعرفة وافتقار النشاط الاقتصادي لها، مما يجعل الأسواق العربية ساحة لتصريف المنتوجات الصناعية من الدول الرائدة في اقتصاد المعرفة؛ مما ينعكس سلبا على توازن الميزان التجاري.

7- 5/ تدنى معدلات النمو الاقتصادي وصغر حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي والذي وصل إلى 604 مليار دولار في عام 2000، يزيد قليلا عن الناتج المحلي لأسبانيا 559 مليار دولار، بينما يكاد يشكل % 60 من الناتج المحلي الإيطالي 1074 مليار دولار.

---

[1]- عيسى خليفي، البنية التحتية الاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والآفاق، الملتقى الدولي، حول اقتصاد المعرفة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص: 472، نقلا عن مراد علة، ص: 12.

6-7/ اكراهات هجرة العقول المفكرة،(الأدمغة):[1] والتي صرفت عليها الدول العربية أموالا طائلة؛ ولأسباب مختلفة تشد الرحال إلى الدول المتقدمة التي توظفهم لتحقيق المزيد من التنمية دون عناء؛ كما توضح الإحصائيات التالية:

1- يهاجر حوالي 100,000 مائة ألف من أرباب المهن وعلى رأسهم، العلماء والمهندسون والأطباء والخبراء كل عام من ثمانية أقطار عربية هي لبنان، سوريا، العراق، الأردن، مصر، تونس المغرب، الجزائر . كما أن 70% من العلماء الذين يسافرون إلى الدول الرأسمالية للتخصّص لا يعودون إلى بلدانهم.

2- منذ العام 1977 والى حدود سنة 2001 هاجر أكثر من 750,000 سبعمائة وخمسين ألف عالم عربي إلى الولايات المتحدة الأميركية .

3- إن 50% من الأطباء، و 23% من المهندسين، و 15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا .

4- يسهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية خصوصاً أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.

5- يشكل الأطباء العرب العاملون في بريطانيا نحو(34%) من مجموع الأطباء العاملين فيها .

6- تجتذب ثلاث دول غربية غنية هي: الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وكندا نحو 75% من العقول العربية المهاجرة.

وتؤكد التقارير المشار إليها أن مصر وحدها قدمت إلى حدود سنة 2001م 60% من العلماء العرب والمهندسين إلى الدول الغربية، في حين كان إسهام كلّ من العراق ولبنان 15%. وشهدت العراق ما بين 1991- 1998 هجرة 7350 عالماً تركوا بلادهم نتيجة الأحداث السياسية والأمنية، وبسبب الحصار الدولي الذي كان مفروضاً على العراق. وتشير هذه التقارير إلى عمل عدد كبير من العقول العربية في اختصاصات حساسة في بلاد الغرب مثل: الجراحات الدقيقة، والطب والهندسة النووية وعلوم الليزر، وعلوم الفضاء وغيرها من الاختصاصات عالية التقنية. [2]

---

[1]- إن مسألة هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية هي من أقدم المسائل التي واجهتها البشرية منذ الحضارات القديمة، ومن تم لم يعد المصدر الحقيقي للثروة يكمن في امتلاك الخامات أو قوة العمل أو الآلات، وإنما في امتلاك قاعدة بشرية مثقفة وعلمية وتكنولوجية. أنطونيوس كرم، مرجع سابق، ص: 97.

[2]- الاتحاد البرلماني العربي، جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج، مجلة البرلمان العربي، السنة/22، العدد 82 دجنبر 2001، ص3.

8- وضع الدول العربية من اقتصاد المعرفة:

يمثّل "مؤشر اقتصاد المعرفة" متوسطاً حسابياً بسيطاً لأربعة مؤشرات فرعية تمثل العناصر الأربعة لاقتصاد المعرفة لدى البنك الدولي، وتتجسد في:

أ- الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسّساتي.

ب- الابتكار وتبنّي التكنولوجيا.

ج- التعليم والتدريب.

ح- بنية تحتية تكنولوجية حديثة للمعلومات والاتصالات.

وقد غطّى تقرير سنة 2012 ترتيب 146 دولة، شاملاً 15 دولة عربية، فاحتلت الإمارات المرتبة 42 وموريتانيا المرتبة 134 في الترتيب العالمي، كما احتلّت الإمارات العربية المرتبة الأولى بين الدول العربية، والبحرين وعمان والسعودية وقطر والكويت المراتب الخمس التالية وفق الترتيب. وذلك يشير إلى تقدّم مراتب 3 دول من مجلس التعاون هي الإمارات وعُمان والسعودية، وإلى تأخر مراتب 3 دول هي البحرين وقطر والكويت، وكذلك إلى تقدّم السعودية 26 مرتبة وعُمان 18 مرتبة والإمارات 6 مراتب.

في المقابل، بيّن تقرير الأمم المتّحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية 2012، والذي يحدّد استخدام الحكومة الإلكترونية كأداة لزيادة وصول المعلومات وتقديم الخدمات الحكومية إلى الجمهور، بيّن أن دول مجلس التعاون الخليجي الست حقّقت مراكز جيّدة، فكانت ضمن الدول العربية العشر الأولى. فيما جاءت الإمارات العربية المتّحدة الأولى على مستوى منطقة الخليج ودول الشرق الأوسط؛ أما على المستوى الآسيوي فجاءت الإمارات في المرتبة الخامسة. كما أظهر التقرير أن البحرين احتلت المركز36 بينما جاءت قطر في المرتبة 48 والكويت في المرتبة 63 وعُمان في المرتبة 64.[1]

والملاحظ أن الرتب المحصل عليها تأتي في ظل وفرة عائدات البترول الذي يعد اكتشافه حدثا تاريخيا في تاريخ الحضارة البشرية، ومع ذلك لم تتمكن هذه الدول من

[1]- رفيق رضا صيداوي، العرب واقتصاد المعرفة، أفق، نشرة الكترونية تصدر عن مؤسسة الفكر العربي، العدد 200، لتاريخ 2012/05/30. - تقرير الأمم المتحدة برسم سنة 2012 في مجال اقتصاد المعرفة. على موقع: www. hdr.undp.org

توظيف عائداتها الضخمة فيما يؤسس لنهضة معرفية أو نهضة اقتصادية، بل اكتفت بتصريف عائداتها على رفاهية مواطنيها الذين امتهنوا الاستهلاك المفرط للسلع الاستهلاكية المستوردة مما ينعكس سلبا على ميزانها التجاري. وبالتالي فان المتأمل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الخليجي عامة؛ يدرك تدني مستوى إنتاجية مواطنيه، ولا يسعون بأية محاولة لتغيير سلوك حياتهم اليومي، يقول د.حامد الحمود العجلان: "ان أغلبهم يعتقد أن بذل طاقة أكبر لن يحسن نصيب الفرد في الحياة، هذه النزعة الاجتماعية الاقتصادية التي تجمع بين إنتاجية منخفضة نسبيا ودخل متاح مرتفع؛ سادت في الكويت ومعظم دول الخليج طوال عقود. وخلقت طلبا لم يسبق له مثيل في التاريخ على السلع المعمرة وغير المعمرة، بتمويل من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لشراء هذه المنتجات الاستهلاكية تجسيدا لبيع المرابحة. ومن المفارقة العجيبة أن نجد مصرف الكويت المركزي يمنح الأفضلية للمصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في الكويت من أجل تمويل مثل هذه المعاملات، وذلك بسماحه بتحويل نسبة أعلى من أصولها لتمويل المعاملات المتعلقة بالمنتجات الاستهلاكية".[1] مما يدل على أن الدول العربية وبعض الدول الإسلامية ما زالت بعيدة على وضع الإنسان في مركز التنمية وإنتاج المعرفة، وبالتالي إنتاج الثروة، بوصفه وسيلة تتغير هي ذاتها في فعاليتها بقدر ما تحدث من تغيرات في نطاق النمو الاقتصادي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا لم تستطع الأمة العربية وخاصة الدول الغنية الآن من تحسين أدائها التنموي في ظل الإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها، فمتى ستفعل؟ خاصة في ظل كابوس الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات دول الشمال، وذلك ببذلها المزيد من الجهود في الاقتصاد المعرفي للاستفادة من نتائجه المؤدية الى التطور الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، للحاق بركب الدول التي كانت بالأمس القريب مصنفة ضمن الدول النامية كالبرازيل والصين والهند. ذلك أنه وللمرة الأولى منذ 150 عاما، يناهز مجموع إنتاج الاقتصاديات الثلاثة النامية الرئيسية وهي: البرازيل والصين والهند، مجموع الناتج المحلي الإجمالي للقوى الاقتصادية العريقة في الشمال وهي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وفرنسا وايطاليا؛ وهذا التطور يمثل تغيرا جذريا في ميزان القوة الاقتصادية العالمية. ففي عام 1950م كانت حصة البرازيل والصين والهند

---

[1]- الربا والاقتصاد والتمويل الاسلامي رؤية مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه (91) مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، الطبعة 1 أكتوبر 2010. ص:254.

مجتمعة لا تتجاوز 10% من الاقتصاد العالمي، بينما كانت البلدان الستة المذكورة تستأثر ب 50% من الاقتصاد العالمي. وتشير التقديرات التي أجريت لإغراض هذا التقرير إلى إن حصة البرازيل والصين والهند مجتمعة ستبلغ 40% من الإنتاج العالمي بحلول 2050، وهي نسبة أعلى بكثير من مجموع إنتاج مجموع البلدان الستة اليوم.[1] فالصين تقدمت اقتصاديا بسرعة مرموقة، لأنها طبقت منذ اللحظة الأولى في خطط تنميتها مبدأ الاتكال على الذات، أي بالتعبير الاقتصادي: مبدأ الاستثمار الاجتماعي من الإنسان الصيني، والتراب الصيني، والزمن المتوفر في كل ارض. فالصين وضعت كل تبعات التنمية على كاهل الشعب، فعوضت بطاقاته الحيوية الموجودة بقدر الإمكان الطاقات الميكانيكية المفقودة، حتى في المشروعات الكبيرة الحجم. أي أنها عوضت بقدر الإمكان، الإمكان المالي بالإمكان الاجتماعي تعويضا جعلها رائدة العالم الثالث بلا جدال، وجعلها عامة تحصل على خبرة فريدة في العالم في مجال توظيف الإنسان والتراب والزمان.[2]

فهل ستتدبر الأمة الإسلامية التي أخرجت للناس لتكون الأمة المؤمنة المترجمة لخطاب السماء على الأرض، مما يجري حولها فتأخذ العبرة لتصويب بوصلة فقه واقعها؟ أم أنها واقعها أصبح راكدا إلى درجة استحال تفاعل فقهائها وعلمائها معه؟ أم أن الفقهاء عازهم فعلا فعل فهم الواقع والتفقه فيه والعناية به؟ يقول الثعالبي:" ويظهر لي أن ندرة المجتهدين (المبتكرين) أو عدمهم هو من الفتور الذي أصاب عموم الأمة في العلوم وغيرها، فإذا استيقظت الأمة من سباتها وانجلى عنها كابوس الخمول وتقدمت في مظاهر حياتها التي أجلها العلوم؛ وظهر فيها فطاحل علماء الدنيا... عند ذلك يتنافس علماء الدين مع علماء الدنيا فيظهر المجتهدون".[3] و قال العز بن عبد السلام:" كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل".[4]

9- مقترحات لانخراط الأمة العربية في إنتاج المعرفة:

بما أن التاريخ لا ينتهي بالحاضر، وبما أن جانبا كبيرا من ماضي الأمة العربية ما زال ساريا في حاضرها؛ فان قدرا كبيرا من هذا الحاضر سيكون حتما موجودا في مستقبلها.

---

[1]- تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، ص: 1-2،على موقع: www. hdr.undp.org.

[2]- المسلم في عالم الاقتصاد – مالك بن نبي – ترجمة عبد الصبور شاهين –دار الفكر – دمشق سوريا – ط 3، 1987، ص:77.

[3]- محمد الحجوي ت 1376هـ، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م 60/2.

[4]- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتل اللبنانية، بيروت، ط- 1986، 143/2.

وبالتالي فان استشراف مستقبل هذه الأمة في ضوء تشابه ماضيها بحاضرها، رغم الإمكانات الجغرافية والموارد الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها، يبقى أسير الترهل الثقافي والعقم الحضاري الذي تتخبط فيه، بما يوحي بأن تبقى تتفرج على فيالق الدول النامية التي قررت اللحاق بركب الدول المتقدمة مستغلة كل ظرف يساعدها في مغادرة أدنى مراتب التخلف على بيانات قرارات الأمم المتحدة التنموية. وذلك في ظل ما تعانيه من تطاحن للتيارات الفكرية الليبرالية والتقليدية من خلال تبادل تهم التخوين والعمالة. وبالتالي يبقى أمر تصالح هذه الروافد الفكرية مع نفسها أمرا ضروريا كخطوة أولى، لأنه النفق الوحيد الذي ستمر منه كل نواة للتغيير والتحضر. وأن تعيا معا المآل الذي آلت إليه الأمة العربية بكل موضوعية وتجرد، بغية أن يساهم الجميع (الفقهاء والعلماء والمفكرون والمثقفون والسياسيون إضافة إلى الطلبة الباحثين وفعاليات المجتمع المدني... أو على الأقل على نفس الدرجة من الاستعداد التي كان الغرب المسيحي يخطط بها للنيل من مقومات الحضارة الإسلامية)، وذلك مع التعالي عن تبادل الاتهامات حول من يتحمل المسؤولية؛ لأن الجميع يتحمل المسؤولية. وذلك تنزيلا لقاعدة: " الكمال عزيز، فالواجب التعاون" يقول الألباني: "ونحن لا نتصور وجود إنسان كامل بكل معنى الكلمة، أي: أن يكون عالما بكل هذه العلوم التي أشرت إليها (العلوم والدنيوية)، فالواجب إذن: تعاون هؤلاء الذين تفرغوا لمعرفة واقع الأمة الإسلامية وما يحاك ضدها، مع علماء الكتاب والسنة وعلى نهج سلف الأمة: فأولئك يقدمون تصوراتهم وأفكارهم؛ وهؤلاء يبينون فيها حكم الله سبحانه القائم على الدليل الصحيح والحجة النيرة؛ تنزيلا لقوله تعالى:" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا الإثم والعدوان" (سورة المائدة/ الآية: 2).[1]

فحري بعلماء وفقهاء الأمة في هذا العصر أن يفقهوا ويتفقهوا في واقع حال الأمة،[2] وأن يجتهدوا لتسخير الفقه الإسلامي لخدمة تحديات هذا العصر، يقول د.أحمد الريسوني: "الفقه والاجتهاد الفقهي هو التأطير الشرعي للواقع، واقع الأفراد والجماعات والمؤسسات، فما ينتجه الفقه والفقهاء يسير متفاعلا ومتلائما مع ما ينتجه الواقع من نوازل وتطورات.

[1]- محمد بن ناصر الألباني، سؤال وجواب حول فقه الواقع، المكتبة الإسلامية، ط2- 1422هـ، ص:34.

[2]- المراد بفقه الواقع في هذه الورقة هو التشخيص الكلي لاحتياجات المجتمع على كل المستويات من خلال مختبرات علمية تغطي كل مجالات العلوم، قصد توليد تراكم معرفي وتفعيله من أجل تحقيق الرفاهية والازدهار لمكونات المجتمع. وقد قابلت الشريعة الإسلامية مجال المعاملات بالمرونة والحيوية لاحتواء كل القضايا والمسائل المستجدة نظرا لما خصها الله سبحانه به من خاصية الخصوبة والثراء حتى تكون صالحة للنماء والتجدد، وقادرة على مواجهة مختلف التقلبات الزمانية والمكانية والبيئية إلى قيام الساعة.

لأن الفقه ينمو بنمو الواقع ويتطور بتطوره، مثلما أنه ينكمش بانكماشه ويركد بركوده؛ بل إن الواقع إذا كان جامدا راكدا لا يحتاج أصلا إلى فقهاء مجددين. أما الفقه الحق والاجتهاد الفقهي فإنما يحتاج إليهما في حياة متحركة متطورة متجددة، حياة تثير الإشكالات وتلد المستجدات وتضع الفقهاء أما التحديات. فإذا كان الفقيه يعيش واقعه ويتفقه فيه ولأجله، بحيث يحيط أحدهما بالآخر ويلتف أحدهما على الآخر؛ كانت الحياة – حينئذ- بخير؛ وكانت تسير سيرها الطبيعي الذي يوافق فطرة الإنسان المستخلف في الأرض بحق. [1]

10- ضرورة الانخراط في مشروع التجديد والاجتهاد:

إذا كان الفكر المبدع هو ركيزة أساسية للتطور الحضاري، فإن غيابه المتكرر والمستمر يشكل جوهر التخلف الفكري. وإذا كان الفكر المبدع هو أحد محركات الحضارة، فإنه المحرك الوحيد للفكر المبدع الخلاق. والإبداع الفكري يقوم على صهر أفكار الماضي والحاضر، وعلى خلق مجموعة من البدائل والإمكانات الفكرية أمام تطور الإنسان والمجتمع ماديا وفكريا. لأن الانسان المبدع يتوجه دوما الى المستقبل، انطلاقا من تجارب الماضي والحاضر الفكرية والعملية؛ ومن تم كان هذا الانسان هو المصدر الحقيقي للثروة. يقول أنطونيوس كرم:" من البديهي في يومنا هذا أن المصدر الحقيقي للثروة لم يعد يكمن في امتلاك الخامات أو قوة العمل أو الآلات، وانما في امتلاك قاعدة بشرية مثقفة وعلمية وتكنولوجية". [2] أما التخلف الفكري الذي امتهنته الأمة العربية فيقوم على النظرة إلى الخلف، إلى الوراء، إلى الماضي، ليس بغية الاستفادة من دروس الماضي وعبره وتجاوزه، وانما لاعتباره بداية ونهاية في آن معا. لأن التخلف الفكري يقوم على تمجيد الماضي وجعل الإنسان أسير هذا الماضي مهما كان عظيما في وقت من الأوقات. [3] ويتجلى ذلك في كل مجالات الابداع حتى السينما تجد المنتجين العرب يبحرون في استجداء تاريخهم البعيد يتلمسون فيه عزة الأمة التي سطرها الأسلاف العظام كأفلام سير عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وصلاح الدين الأيوبي وغيرهم، في الوقت الذي تجد فيه السينما الغربية توغل في استشراف المستقبل والاستعداد لمواجهة غزاة محتملين وكوارث طبيعية تهدد الحياة على الأرض وما الى ذلك. فأين الأمة العربية التي تعتبر جزءا من الأمة الاسلامية التي قال الله تعالى فيها: " كنتم خير أمة أخرجت للناس" (سورة آل

---

[1]- الاجتهاد: النص، الواقع، المصلحة، د. أحمد الريسوني، دار الفكر، بيروت،ط1- 2002م، ص:59-60.
[2]- العرب أمام تحديات التكنولوجيا، مرجع سابق، ص: 97.
[3]- نفس المرجع السابق، ص: 117.

عمران/ الآية: 110). ويقول د. محمد شحرور: " إنهم نظريا مؤمنون بصدق قوله الآية، لا بل يؤمنون بمنتهى الدقة بشمولية فعل كنتم للماضي والحاضر والمستقبل. لكنهم عمليا يطبقون قوله تعالى كما لو أن فعل كنتم يشمل الماضي فقط، وأن خير أمة أخرجت للناس هي أمة القرون الذهبية الأولى، وليس لأمة بعدها أن ترى أو أن تفهم أو أن تجتهد وتحلل.

إنهم يمضون إلى أبعد من ذلك، فيكفرون التطور والمتطورين، ويطالبون لتحقيق صلاحية الرسالة بإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، وبعودة الناس في القرن الواحد والعشرين ولو بالقوة إلى صورتهم التي كانوا عليها في القرن السابع والثامن. ناسين أن سيرورة التاريخ متطورة لا تتوقف، فما بالهم بإعادتها إلى الخلف؛ وهذا من سنن الله تعالى الكونية ولن تجد لسنة الله تحويلا".[1]

1-10/ الاعتناء بفقه الواقع:

إن الاعتناء بفقه الواقع كما تمت الإشارة إليه، هو مطلب شرعي، إذ عليه تبنى كثير من الأحكام وعلى ضوئه تتخذ المواقف المصيرية، لأنه علم يبحث في فقه أحوال المكلفين والعوامل المؤثرة فيه؛ وفي محيطه وبيئته والأفكار الموجهة لثقافته وذهنيته. وهذا العلم أصيل في شريعتنا، قوامه مراعاة الشارع لأحوال المكلفين، ويلزمنا تفعيل هذا العلم لاستنباط الحلول المناسبة للعلل التي تلحقنا في مجال المتغير من حياتنا. وان ما آلت إليه أوضاع الأمة العربية من تراخ مع توفرها على كل مقومات النهضة، ليحتم علينا وقفة تأمل لمسار تجاربها على كل الأصعدة قصد تقييم أدائها في مختلف مراحله بكل موضوعية وتجرد؛ وعرضه على العلماء والمجتهدين للوقوف على مكامن الخلل قصد تقويمه وتدارك نقائصه. يقول الكاتب زكي نجيب محمود: "إن المحور الأساسي والقاسم المشترك لكل الحضارات العظيمة في الماضي وفي الحاضر هو العقل، والاحتكام إليه في تصرفات الناس على شتى مستوياتهم وفي شتى النشاطات اليومية التي يؤدونها. ويعتبر العقل بأنه القدرة على رسم الخطوات الواصلة بين المبدأ أو (المنطق) والهدف، كما النظرة العقلانية تنظر إلى الواقع كما هو لتحوله إلى واقع جديد إذا ومتى أرادت.[2]

---

[1]- نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي فقه المرأة (الوصية- الإرث- القوامة- التعددية- اللباس)، دراسات إسلامية، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط1- 2000/8، ص: 23.

[2]- زكي نجيب محمود، "الحضارة وقضية التقدم والتخلف ، " ندوة " أزمة التطور الحضاري في الوطن العربي ، الكويت، 7 - 12 أبريل 1974 ص، 4-5. وهكذا يرى الدكتور زكي نجيب محمود أن سلطان العقل - إذن - هو مدار القياس لدرجات الحضارة، فقل لي« :كم عقلت أمة في تدبيرها لأمورها، أقل لك كم صعدت في مدارج التحضر . - نفس المرجع، ص: 6.

2-10/ شروط التجديد والاجتهاد:

إن المجدد والمجتهد المرادين بالدراسة لا يعنيان ذلك الفقيه المتخصص في الجانب الشرعي التعبدي، وإنما المقصود العالم المهتم بجانب المعاملات المتسم بالتغير عبر الزمان والمكان، والذي يسعى دوما إلى تجاوز ما انتهى وجوده تاريخيا وفات أوانه، وبعض الافتراضات النظرية أو المذهبية الضيقة المنافية لسماحة الإسلام؛ ووحدة منظومة أحكامه ونقاء بنيته وحاكميته على شؤون الحياة المختلفة؛ حتى يحفظ المسلمون دينهم وتسمو دنياهم، و لا يبقون أقل نجاحا من غيرهم، فلا ينتقدهم بعدئذ منتقد، أو يطمع فيهم طامع أو يستبيح حماهم عدو".[1] وذلك تكريسا للمنهج القرآني الذي يقوم على التجديد والمعاصرة، بمعنى أن المنهاج الساعي دوما إلى التقدم على المصالح إلى الأمام، والتطور بالناس إلى الأفضل والسمو بالمجتمع إلى الأرقى. فهو بهذه المثابة حركة دائمة وصيرورة مستمرة ليواكب الواقع ويساير الأحداث ويعاصر التاريخ. حتى تستطيع الأمة العربية تجاوز المنطق التقليدي في البحث المتسم بالقصور والتحجر في دراسته مختلف المسائل والقضايا؛. يقول يوسف القرضاوي: "وهؤلاء إذا سئلوا عن معاملات جديدة لا بد أن يبحثوا لها عن نظير في كتب المذهب أو المذاهب المتبوعة، فإذا لم يجدوا لها نظيرا أفتوا بمعناها؛ كأن الأصل في المعاملات الحضر إلا ما أفتى السابقون بإباحته".[2]

ومن تم فالمبدع المجدد إذا لم يتعرض للمعرفة الإنسانية الكلية تقل معرفته، ومن المتوقع أن تكون اجتهاداته مشدودة بالضرورة إلى الماضي أكثر منها للحاضر، يقول د. عمر الجيدي:" إن اقتصار الفقهاء/ العلماء على ما هو مصرح به في المؤلفات دون إعمال الرأي كفيل بأن يتجه بهم نحو التقليد والجمود، ويقتل فيهم روح البحث الخلاق ويشيع فيهم الجمود الفكري؛ وهذا يصبح شرا عليهم و على التشريع. فلكي يبقى الفقه الإسلامي[3] قويا وناميا، يجب أن يظل متفاعلا مع حياة الناس، من خلال العمل على تشريع أحكام جديدة للمستجدات التي تحدث باستمرار على كل المستويات، إذ لا يشك أحد أن هناك أنواعا من

1- تجديد الفقه الإسلامي، د. جمال عطية - د. وهبة الزحيلي، دار الفكر ، دمشق، ط1، 2000م،ص: 155- 156. (بتصرف)..

2- الاجتهاد في الشريعة الاسلامية،ص:114.

3- إذا كانت الشريعة الإسلامية هي مجموع الأحكام الآمرة والناهية التي تضمنها القرآن الكريم والسنة النبوية، ونصوصهما لا تقبل التغيير والتبديل بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أو التجديد أو النسخ أو الإلغاء؛ لأن مصدرها هو الله سبحانه المشرع لأحكام كل الرسالات السماوية، فان الفقه الإسلامي هو الجهد البشري الذي يستقي ويستنبط الأحكام من مصدري الشريعة الإسلامية والمصادر اللاحقة لكل ما يجد في حياة الناس في كل المجالات حسب الزمان والمكان إلى قيام الساعة. - الزحيلي، محمد وهبة، المعاملات المالية المعاصرة. دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002، ص: 166.

المعاملات تتجدد، وأنواعا من المشاكل تحدث وهي في حاجة إلى أن تسن لها أحكام مناسبة لا سيما بعد أن اتصل العالم الإسلامي بالعالم الخارجي. وهذا يتولد عنه بلا ريب مشاكل تلزم العالم المجدد أن يتدخل ليحسم الموقف، ويعطي الحلول الملائمة لشريعة الإسلام وفق أهدافه ومقاصده. فمن ذا الذي يعطي لها الحلول المناسبة ما دام هذا التقليد قد استحكم أمره في عقول الناس، عامتهم وخاصتهم جاهلهم وعامهم"[1]. لأن الثروة الحقيقية للشعوب هو ما تمتلكه من طبقة العلماء والمثقفين وأصحاب الكفاءات، فهم الذين يؤسسون ويقودون التنمية والتي تؤدي بالمجتمع إلى التقدم والرقي، وبالتالي فإنه كلما قل مستوى الجهل والأمية في الدولة كلما كانت مهيأة للولوج في عالم التنمية والتقدم وإنتاج المعرفة.

لذلك ما زال الأمل معقودا رغم مرارة الواقع أن تنبعث منه أشعة الأمل في قيام صحوة إسلامية، تعيد للأذهان قدرة الإسلام على تصحيح مسار العرب والمسلمين، صحوة يكون مركزها الإنسان وهدفها الإنسان، متصلة بكياننا وواقعنا وتخدم مستقبلنا. لأن حركة الأفكار مهما كانت وجهتها تدفع الفكر لتدعيمها أو لتصحيحها أو حتى لمقاومتها؛ والفكر الإسلامي مدعو إلى **خوض معركة استرداد مكانته الإبداعية والتطلع إلى المستقبل**.

خاتمة:

إن واقع الأمة الإسلامية واقع محزن دون تهويل أو تضخيم، ومع ذلك ما يزال الأمل قائما في صحوة إسلامية تدعو إلى تجديد المناهج التعليمية والتربوية والثقافية على نحو يجعل مفهوم الإسلام الجامع قاسما مشتركا على كل العلوم، وباعثا على نهضة حضارية إسلامية. بحيث لا يكفي أن يتقرر رأي الإسلام من خلال دراسته كدين وعقيدة وصلاة وصيام، ولكن بوصفه منهج حياة جامع متكامل يتمثل في مختلف فروع المعرفة والعلوم والثقافة؛ واضحا في تصوره المتميز الخاص؛ والذي يحكم تصرفات المسلم في جميع شؤون حياته. لأن الشخصية المسلمة هي التي تحمل الإسلام ولا يحملها الإسلام عبئا على ظهره، والمسلم المنشود هو الذي يحمل الإسلام فكرة واضحة في رأسه وعقيدة راسخة في قلبه وعبادة خاصة لربه؛ وأخلاقا متكاملة في حياته.

---

[1]- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، ط1، 1993، ردمك، ص: 198.

كما أنه من الأمور التي ينبغي ذكرها هنا: أن الذين يستطيعون حمل الأمة على ما يجب عليها وجوبا عينيا أو كفائيا ليسوا هم الخطباء المتحمسون ولا الفقهاء النظريون وحدهم، وإنما هم الحكام أيضا الذين بيدهم الأمر والتنفيذ والحل والعقد وليسوا - أيضا- أولئك المتحمسون من الشباب أو العاطفيين من الدعاة... الذين ليس بيدهم حل و لا رابط. فعلى الخطباء والعلماء والدعاة أن يربوا المسلمين على قبول حكم الإسلام والاستسلام له ثم دعوة الحكام – بالتي هي أحسن للتي هي أقوم- إلى أن يستعينوا بالفقهاء والعلماء على اختلاف علمهم وتنوع فقههم؛ فقه الكتاب والسنة، فقه اللغة، فقه السنن الكونية فقه الواقع... وغير ذلك من المهمات؛ إعمالا منهم للمبدإ الإسلامي العظيم؛ مبدأ الشورى؛ ويومئذ تستقيم الأمور ويفرح المؤمنون بنصر الله؛ قال تعالى:" فإذا أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظا". سورة الشورى/ الآية:48).[1]

وختاما نقول انه إذا كان لكل عصر جهاده، فهذا العصر هو عصر الجهاد المعرفي والتكنولوجي والاقتصادي الذي يملك المسلمون فيه زمام المبادرة من خلال الثروات والسيولة المالية التي يتوفرون عليها في هذا الوقت الدقيق الذي يرزح فيه العالم الرأسمالي تحت واحدة من أخطر الأزمات المالية المتعاقبة عليه. يقول أبو الأعلى المودودي: "لا يزال النظام الرأسمالي إلى الآن مصابا بالمرض المعروف بالدورات التجارية التي تنتاب فيه الاقتصاد العالمي نوبات من الكساد والبوار بعد نفاق السوق وذلك كل بضعة أعوام"[2]. ولأن الصراع العالمي الآن يدور حول التفوق الاقتصادي؛ وقوة كل دولة أو أمة تقاس بمدى ما حققته في هذا المضمار.

لذلك فالأمة الإسلامية مطالبة بتحقيق مبدأ خيريتها الذي خصها الله به، من خلال توفير شروط عزة الإسلام والمسلمين بالانخراط من جديد في الإبداع والإنتاج المعرفي بكل تجلياته؛ تنزيلا للأمر الإلهي:" **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم، وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم؛ وما تنفقوا من شئ في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون**" (سورة الأنفال، آية: 10). وذلك من خلال التعاون والتنسيق بين الدول العربية في الأخذ بآليات التحول إلى اقتصاد المعرفة، إذا أرادت أن تتقارب لديها مستويات التجانس المعرفي وتحقق مستويات أعلى من التنمية المستدامة لشعوبها خاصة في ظل تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

---

[1]- محمد بن ناصر الألباني، سؤال وجواب حول فقه الواقع، المكتبة الإسلامية، ط2- 1422هـ،ص:46.
[2]- نقلا عن د.رفيق يونس المصري، ماذا فعل الاقتصاديون المسلمون، دار المكتبي، دمشق، ط1-2012، ص30.

لائحة المراجع المعتمدة

- تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، على موقع: www. hdr.undp.org

- تقرير الأمم المتحدة برسم سنة 1995-2008، على موقع: www. hdr.undp.org

- التسويق الالكتروني، يوسف أحمد بوفارة، دار وائل للنشر، عمان، ط 4- 2012.

- حاضر العالم الإسلامي، د. تاج السر أحمد حران، اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط1-2001م.

- الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر،يوسف القرضاوي. دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط2-1989.

- الاجتهاد: النص، الواقع، المصلحة، د. أحمد الريسوني، دار الفكر، بيروت، ط1- 2002م.

- جامع بيان العلم وفضله،أ ابن عبد البر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988.

- جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة – دراسة نظرية تحليلية- مراد علة، موقع:

- جريدة الصباح، د.عمر الكتاني، عدد3861 بتاريخ 2012/09/11.

- حاضر العالم الإسلامي، د. تاج السر أحمد حران، اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط1-2001م.

- إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، نجم عبود نجم، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1-2005.

- سؤال وجواب حول فقه الواقع، محمد بن ناصر الألباني، المكتبة الإسلامية، ط2- 1422هـ

- الإسلام والاستبداد، محمد الغزالي، دار الكتاب العربي، د.ت.

- شرح الزر قاني على موطأ الإمام مالك بن أنس، أبو عبد الله محمد الزرقاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة- 2003.

- أصول الفقه، محمد أبو زهرة،دار المعارف، د.ت.

- العرب أمام تحديات التكنولوجيا، عالم المعرفة، أنطونيوس كرم، الكويت، نونبر 1982.

- أفول السيادة :كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا؟، ولتر .ب. رستون؛ ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري، مراجعة د .إبراهيم أبو عرقوب، دار النسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن1994 .

- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد الحجوي الثعالبي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام، دار الكتل اللبنانية، بيروت، ط-1986.

- لقاءات ومحاورات حول قضايا الإسلام والعصر يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع،بيروت- 2001.

- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين. الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، الكويت، ص: 157.

- ماذا فعل الاقتصاديون المسلمون، د.رفيق يونس المصري، دار المكتبي، دمشق، ط1-2012.

- مستقبل العلاقة بين المثقف والسلطة، خليل أحمد خليل – محمد علي الكبيسي، دار الفكر المعاصر، بيروت،ط1-2001.

- منهج الحضارة الإنسانية في القرآن الكريم، محمد سعيد رمضان البوطي، دمشق، دار الفكر، 1982، ص: 26- 27.

- المسلم في عالم الاقتصاد، مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق سوريا، ط -3،1987.

- المقدمة (تاريخ العبر)، تاريخ العلامة عبد الرحمان ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ت.

- نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي فقه المرأة (الوصية- الإرث- القوامة- التعددية- اللباس)، محمد شحرور، دراسات إسلامية، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ط1- 8/2000.